

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

محكمة التمييز الأردنية  
بصفقتها : الجزائية  
رقم القضية :  
٢٠٠٦/٢٠٥

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضى السيد بدر الجراح

وعضوية القضاة السادة

إسماعيل العمري ، عبد الله السلمان ، نايف الإبراهيم ، عبد الرحمن البنا ،  
د. محمد فريحات ، نسيم نصرراوي ، حسن جبوب ، خليفة السليمان

المميز :- : ١.

٢.

وكلهما المحامى

المميز ضده :- الحق العام

بتاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٦ قُدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن  
محكمة الجنات الكبرى في القضية رقم ٩١/٢٠٠٥ فصل ١٧/٤/٢٠٠٦ القاضي  
بما يلي :-

١. عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية  
الظنينة /  
وجه العدالة خلafاً للمادة (١/٨٤) عقوبات المسندة إليها .  
٢. عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم /  
من جنحة حمل وحيازة أداة راضه خلafاً للمادة (١٥٦) عقوبات  
المسندة إليه .

٣. عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهم /



۱۰. ...

...

...

...

۲۰. ...

...

...

...

...

۳۰. ...

...

...

۴۰. ...

...

...

...

۵۰. ...

...

۱. ...

:-

...

...

نهائياً عكس ما ذهبت إليه محكمة الجنايات الكبرى حيث أن عنصر سبق الإصرار يتطلب أن يكون الجاني قد فكر في ما عزم عليه ورتب له الوسائل وتبصر العواقب ثم أقدم على فعله وهو هادئ البال مطمئن الضمير ، حيث ثبت في ملف الدعوى إن نية المتهم كانت آتية وبنيت لحظتها ولم يخطط لذلك .

٧. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتجريم المميز حيث أن النيابة العامة لم تقدم أي دليل يثبت قيام المتهم بالتدخل بقتل شقيقه المرحوم كما أنه لم يثبت أنه خطط لقتله أو سبق له أن هدده بالقتل .

٨. إن المرحوم له أسبقيات كثيرة وأن المميزين متزوجان ويعولان أسرة كبيرة لا معيل لها غيرهم وإن الحكم عليهم بهذه الصورة يهدد حياتهم وحياة أسرهم بالخطر كونه لديهم أطفال صغار .

بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٦ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية إلى محكمتنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسيبياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملقماً تأييده .

لهذه الأسباب يلتبس وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٧/٥/٢٠٠٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

## المر

للسبب الذي التفتيح المداولة نجد أن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة

العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت إلى تلك المحكمة كلاً من المتهمين :-

- ١.
- ٢.







٥. تجريم المتهم بجناية القتل قصداً طبقاً للمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات وفق ما عدلت ومعاينته على ذلك بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس عشرة سنة والرسوم ونظراً لإسقاط الحق الشخصي الذي اعتبرته المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً وعملاً بالمادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات تخفيض العقوبة لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات وستة أشهر والرسوم .

٦. وعملاً بالمادة ٧٢ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم بحيث تصبح عقوبته النهائية الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات وستة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يعرض النائب العام بالحكم فطعن فيه لدى محكمة التمييز للسينن اللذين أوردتهما في لائحة تمييزه .

حيث أصدرت محكمة التمييز حكماً بـرقم ٢٠٠٤/٧٢٦ تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥  
جاء فيه :-

وعـن سـنـنـي التمييز :- نجد أن محكمة الجنايات الكبرى أصدرت قرارها المميز دون أن تناقش إفاة المميز ضدّها لدى الشرطة والتي شهد عليها منظّمها بأنّها أخذت منهما بطوعهما واختيارهما وبدون أي ضغط أو إكراه وقد اعترفا فيها بأنهما أخذتا عدة القلاب من عند والدتهما وفيها مفتاح الجنط وأخذتا معهما المجني عليه بالقلاب بيّنة قتله بعد أن يتّسا من ارتداعه مع الجيران وبعد أن أصبح بمشاكله عبثاً عليهم وعلى والدتهم وشقيقتيهنّ وقد ساق القلاب المتهم وقام المتهم بدلالة المتهم على منطقة خالية من الناس وكان الوقت ليلاً وبعد أن طلب المتهم من المتهم الانحراف إلى طريق ترابي ثم أن المتهمين افتعلا عملية أن القلاب تعطل وقد طلبا من المجني عليه أن ينزل ليستقّد الديزل وقام بفتح غطاء المحرك وطلباً من المجني عليه تفتيس الهواء والمضغط على الطرمبة وكان ربحي قد صعد إلى خلف المقود متظاهراً بتشغيل القلاب بينما تناول المتهم مفتاح الجنط الذي أحضراه لهذه العملية وقام المتهم بتنفيذ العملية وانهال على المجني عليه ضرباً على رأسه بمفتاح الجنط وذلك من الخلف بينما المجني عليه يقوم بالضغط على طرمبة المحرك لتشغيل القلاب وفق الخطة التي رسمها المتهمان حتى فارق المجني عليه الحياة وبعد ما عادا راجعين وكان الوقت متأخراً من الليل وذهبيا





ومنذ حوالي خمس عشرة سنة والمغдор يخلف المشاكل ما بين أهله والمجاورين وشوّه سمعة عائلتهم بين المجاورين وأنه من أصحاب الأسيقيات وأن والدهم توفي في ٢٠٠١ بسبب المشاكل التي كان يسببها لأهله مع الناس وقد خطط المتهمان للخلاص من المغدور وقتله وذلك بأخذه الى مكان خال من الناس ومعتم وفي يوم الثلاثاء الواقـع ٢٠٠٣/٧/١٨ حصلت مشكلة على باب العمارة التي يسكن بها المغدور في غرفة على السطح وتسكن بها والدته وكانت والدتهما تشكو لهما من تصرفات شقيقهم المغدور من المشاكل التي يسببها مع الجيران وأنه قد سبق وأن تم توقيف المغدور عن طريق المحافظ وكان المتهمان يقومان بكفالاته لدى المحافظ ولما علم المتهمان بوقوع المشكلة قررا تنفيذ ما عزموا عليه والخلص من المغدور والإجهاز عليه وبعد ذلك حضر المتهمان إلى بيت والدته وأثناء نزولهما قال نريد أن نتخلص من فقال له حينها ( ماشي زي ما بدك ) وقال بعدين مع شو رأيك نخلص منه إلنا ) فقال له ( اللي تشوفه ماشي ) وأخذاً أغراضاً تخص القلاب من الدار مفتاح ولما نزلا من الدار إلى باب العمارة شاهدا شقيتهما وكان بحالة سكر وطلب منه أن يذهب معهما وقاما بإركابه بالقلاب العائد لـ **الذي كان يقوده سالم وقاه بالركوب في الكرسي الأمامي في الوسط والمغدور بجانب الباب وتحركوا عن طريق وادي الريم إلى مادبا ولما وصلا إلى منطقة خالية من الناس وهي منطقة زاوية وطريقها غير معبد ومظلة فأخذ المتهم الجانب الأيمن من الطريق بعد أن اتفق على ذلك مع المتهم وتظاهر بأن القلاب قد تعطل لأنه لا يوجد به ديزل حيث اتفقا على أخذه إلى منطقة ( منجا ) في مادبا وقتله والتخلص منه هناك وذلك حتى لا يراهما أحد من الناس فقام المتهم بإيقاف القلاب بالشارع الفرعي ونزل منه وفتح غطاء الماتور وتظاهر بأنه يريد معرفة سبب العطل وصعد إلى الماتور بحجة تفتيس الهواء من الديزل فقال له المغدور ( روح شغل القلاب وأنا بنفس الهواء ) فصعد على الماتور ونزل على الأرض وذهب إلى الكرسي الذي يقع تحت السائق وقام المتهمان بإحضار الجنط وقاما بضرب المغدور بالجنط على رأسه من الجهة الخلفية فسقط المغدور إلى ماتور القلاب ثم على الأرض وأجهزا عليه وعادا وفي الطريق قام بغسل مفتاح الجنط الخاص بالقلاب والذي طوله ٥٠ سم ووزنه ٣ كغم واعترفا أمام المدعي العام بأنهما كانا يتوبان قتله وقتلاه بمفتاح الجنط وعادا إلى البيت وقام المتهم سالم بالاستحمام وتغيير ملبسه وأن من عادة زوجته الطينية أن ترسل أحداً من أهلها ليقوموا بترتيب وأخذ الغسيل وحينها أرسلت شقيقتها فأرسلتها وأخذت الملابس لتغسلها فأخذتها ولما سألت الشرطة زوجة**





نجد أن محكمة التمييز وبشكل الهيئة العادية وفي قرار النقض السابق قد أخذت على محكمة الجنايات الكبرى عدم مناقشتها لأقوال المتهمين الشريطية والذي قمت النيابة العامة الدليل على صحة وسلامة الظروف التي أصطبت فيها هذه الأقوال وقد قامت محكمة بإيجاز تلك الأقوال في متن قرارها إلا أن محكمة الجنايات الكبرى وبالرغم من قرارها باتساع النقض إلا أنها وعند صياغتها للواقعة الجرمية بعد النقض قامت بتسمية البيئة التي ركزت إليها في تكوين عقيدتها وليس بضمن هذه البيئة أقوال المتهمين الشريطية المبرزين ١/٢ ، ٢/٢ بمعنى أنها عادت وأغلقت هذه الأقوال للمرة الثانية وبمعنى أدق أنها لم تتبع النقض من حيث الواقع أما وقد قررت اتباع النقض فقد كان عليها أن تقوم بمناقشة هذه الأقوال إتباعاً للنقض باعتبارها بيئة صالح للإثبات على مقتضى المادة ١٥٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ولما لم تفعل فتكون قد خالفت قرار النقض الذي قررت إتباعه ويكون الطعن وارداً على القرار المطعون فيه من هذه الجهة .

#### ب . . من حيث التطبيقات القانونية .

نجد أن محكمة الجنايات الكبرى توصلت إلى تجريم المتهمين بجناية القتل العمد طبقاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٦ من قانون العقوبات دون أن تبين من خلال التطبيقات القانونية الأفعال المادية المكونة لجناية قتل المغدور شقيق المتهمين والتي أتاها كل واحد منهما بل اكتفت بالقول [ ولما وصلا ( أي المتهمين ) إلى منطقة خالية من الناس قاما بقتله بواسطة مفتاح جنط القلاب الذي أحضراه من بيت والاهما .

وأن ذلك يشكل قصوراً في التعليل والتسبيب يوجب نقض الحكم – مع التنويه إلى أن المتهم ينبغي لدى المدعي العام ولدى الشرطة أن يكون قد قام بضرب المغدور بواسطة مفتاح الجنط وبأن المتهم سالم يحصر فعل ضرب المغدور بواسطة مفتاح الجنط بنفسه فقط ولا يقول أن المتهم قد اشترك معه في ذلك .

وعليه يكون الطعن وارداً من هذه الجهة على القرار المطعون فيه .

وتأسساً على ما تقدم نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى محكمة الجنايات الكبرى لتمثل لقرار النقض طبقاً للمادة ١/٢٨٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ومن ثم إصدار القرار المقتضى على أن تراعى حكم المادة ٣/٢٨٥ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .





٢٠٠٠م في حين ان المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك.

٣٠. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك.

٣١. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك.

٣٢. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك.

٣٣. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك.

٣٤. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك.

٣٥. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك.

٣٦. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك.

٣٧. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك.

٣٨. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك.

٣٩. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك.

٤٠. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك.

٤١. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك.

٤٢. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك.

٤٣. المادة ١٤٧ من قانون العقوبات لا تنص على ذلك.



لم يرتض المتهمان بالحكم فطعنا فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة من وكيلهم بتاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٦ ولما كان الحكم مميزاً بحكم القانون فقد تقدم اللائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بمطالبة خطية انتهى فيها إلى طلب تأييد الحكم المطعون فيه .

كما تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية انتهى فيها إلى قبول التمييز المقدم من المميز كونه مقدم ضمن المدة القانونية ورد التمييز المقدم من المميز الثاني شكلاً كونه قابلاً لإعادة المحاكمة ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

وقبل الرد على أسباب التمييز نجد أن محاكمة المتهم

قد تمت غيابياً كمتهم فار من وجه العدالة ، ولذا فإن التمييز المقدم من وكيله غير مقبول عملاً بالمادة ٢٤٦/١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ولذلك نقرر رده شكلاً .

وفي الرد على أسباب التمييز المقدم من المميز سالم سمعدات سالم خليل وفيها ينعى المميز على محكمة الجنايات الكبرى خطأها عندما جرمت المتهم بجناية القتل العمد حيث ثبت في ملف الدعوى أن نية المتهم كانت آنية وبنيت لحظتها وأن عنصر سبق الإصرار غير متوفر في هذه القضية ، كما أن المتهم سالم كان في حالة دفاع شرعي .

وفي ذلك نجد أن القتل العمد هو القتل المرتكب مع سبق الإصرار والإصرار المسبق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل ، كما أن عنصر الإصرار يتطلب أن يكون الجاني قد فكر فيما عزم عليه ورتب الوسائل وتدبر العواقب وهو هادئ البال مطمئن النفس فإذا لم يتيسر له التدبر وارتكب جريمته تحت تأثير عامل الغضب والهياج فلا يكون سبق الإصرار متوافراً .

وحيث أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما تستفاد من وقائع خارجية تستخلصها المحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها استخلاصاً ما دام موجب تلك الظروف لا يتناقى عقلاً مع هذا الاستنتاج .

وحيث أن تفسير الظروف التي يستفاد منها توافر سبق الإصرار هي مسألة موضوعية يعود الفصل فيها لمحكمة الموضوع ولمحكمة التمييز الرقابة على كفاية الأسباب

الواقعية والرعاية على صحة اقتناع المحكمة من حيث مصادر الاقتناع ومن حيث منطقية الاقتناع .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد دلت على توفر ظرف سبق الإصرار في حق المتهم سالم بقولها أن الأفعال التي قام بها المتهمان بحق شقيقتهما المغدور والمتهمثلة بقيامهما وبعد اتفاقهما على قتل المغدور والخلاص منه بعد أن يتسا من إصلاحه وردعه عن الأعمال الشائنة التي يقتربها وقيامهما بأخذ أداه الجريمة معهما وهي مفنح الجنط القلاب وأخذهما للمغدور ليلاً إلى منطقة نائية وبعيدة وخالية من السكان بعد أن عقدا العزم على الخلاص منه وقتله وإراحة والدته وشقيقته وإراحة نفسيهما منه بعدما سبب لهما من مشاكل ، وبعد أن سارا به مسافة بعيدة بهوء بال مقتلين عملية خراب القلاب لتنفيذ ما عزم عليه وقيام المتهم ضرب المغدور على رأسه من الخلف بواسطة مفتاح الجنط حتى فارق الحياة وانتهت بالقول أن الأفعال التي قارفها المتهم يشكل سائر أركان جنابة القتل العمد خلافاً لأحكام المادة ١/٣٢٨ عقوبات .

وبالنسبة للإدعاء بأن المميز كان في حالة دفاع شرعي فإن هذا الإدعاء غير وارد لأن المميز لم يكرس في إقاداته أمام المدعي العام أن المجني عليه قد اعتدى عليه بالضرب ولم يرد أي دليل على وقوع الاعتداء ، ما ورد في التقرير الفني من وجود دم يعود للمتهم على بظلمته وعلى التبشيرات وعلى النشل الأمامي للسيارة القلاب فإن ذلك لا يهض دليلاً على أن المجني قام بالاعتداء على المتهم وضربه ، ويؤيد ذلك ما جاء في إفادة المتهم مام المدعي العام حيث ذكر فيها :- (( أوقت القلاب ... نزلت مننه ... فتحت غطاء الماتور ... تظاهرة أنني أريد معرفة سبب العطل ... صعدت للماتور بحجة تفتيس الهواء من الديزل ... قال لي .. روح شغل القلاب وأنا بنفس الهواء ... نزلت على الأرض أحضرت مفتاح الجنط الخاص بالقلاب ... طوله حوالي ٥٥ سم ... قمت بضرب ... على رأسه ... المنطقة الخلفية للرأس مفتاح الجنط ووزنه حوالي (٣) كغم ... سقط من ماتور القلاب على الأرض ... ثم نزلت على الأرض وقمت بضرب ... على رأسه بمفتاح الجنط مرتين ... على الجانب الأيمن من رأسه .

وعليه فإن الإدعاء بأن المميز كان في حالة دفاع شرعي عندما ضرب المغدور بمفتاح الجنط على رأسه لا يقوم على أساس من الواقع الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الإدعاء وردة .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى ذلكت على توافر عناصر جناية القتل العمد مع سبق الإصرار بإيراد الأدلة التي استخلصتها منها استخلاصاً سائغاً ومقبولاً على النحو سالف الذكر فإن ما يبتني على ذلك أن الحكم المطعون فيه إذا قضى بتجريم المميز بجناية القتل العمد خلافاً للمادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات يكون قد صادف صحيح القانون وتغوى أسباب التمييز حرية بالرد .

أما عن كون الحكم مميزاً بحكم القانون فقد بين الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي جرم بها المميز وأوردت على ثبوتها في حقه أدلة مردودة إلى أصولها الثابتة في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها واستظهر الحكم نية القتل كما استظهر ظرف سبق الإصرار على النحو المعروف قانوناً ، كما أن إجراءات المحاكمة تمت وفقاً للقانون وخلال الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وصدر عن محكمة لها ولاية الفصل في الدعوى كما أن العقوبة تقع ضمن حددها القانوني .

وعليه يكون الحكم سليماً من جميع جوانبه ولا يشوبه أي عيب يستدعي نقضه .

لذا نقرر رد التمييز المقدم من المميز  
بالتأييد الحكم المميز  
الصادر بحقه .

قراراً صدر بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٤٢٧ هـ الموافق ١٩/١١/٢٠٠٦ م

عضو  
المجلس

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان  
دقيق